الفصل الثالـــــث

الخبرة التنموية لكوريا الجنوبية والدروس المستفادة منها لمصر
(نمـط التنميـة البوذيـــــــــة)

الفصل الثالث *

الخبرة التنموية لكوريا الجنوبية والدروس المستفادة منها لمصر
(نموذج التنمية البوذية)

تمهيد

كان الاقتصاد الكورى فى مطلع الستينات واحدا من أكبر الاقتصادات معاناة من الفقر . وكان يعيش نحو ٤١٪ من سكانه تحت خط الفقر ، حيث لم يكن متوسط الدخل الحقيقى للفرد يتعدى الثمانين دولاراً . ومع تبنى الحكومة العسكرية التى جاءت الى السلطة عام ١٩٦١ استراتيجية الانتاج الصناعى الموجه للتصدير واستمرارها فى تطبيقها حتى الآن ، حقق الاقتصاد الكورى طفرة تنموية فى أقل من عقدين وبصورة مدهشة جعلت المنظمات الدولية تخرج كوريا من قائمة دول العالم الثالث عام ١٩٧٩ وتدرجها ضمن قائمة الدول حديثة التصنيع .

وبحلول عقد التسعينات دخلت كوريا عصر انتاج الطائرات ومحطات الاتصالات واقامة المفاعلات النووية بعد أن قطعت شوطا بالغا فى منافسة الدول المتقدمة صناعيا فى أسواق السلع المصنعة والمعدات والأجهزة العلمية والآلات الدقيقة .

وقد ازداد متوسط الدخل الفردى فى كوريا بنحو ٦٢ مرة عام ١٩٩٠ مقارنا بذلك الدخل الذى كان سائدا فى بداية الستينات ، حيث أصبح دخل الفرد الكورى يناهز ٥٠٠٠ دولار أمريكى . وهو على هذا النحو يعادل أكثر من سبعة أمثال ونصف دخل المواطن المصرى عام ١٩٨٨ ، ونحو ١٥ مثلا لدخل المواطن الهندى أو الصينى ، ونحو ثلاثة أمثال دخل المواطن المكسيكى وضعف دخل المواطن الأرجنتينى فى نفس العام .

وبحلول منتصف الثمانينات كانت كوريا قد تغلبت على مشكلة المديونية الخارجية وذلك بتحقيق فائض متزايد فى الميزان التجارى . وأخذت تنافس الدول الصناعية المتقدمة وتشاركها فى عمليات تدويل أنشطة الانتاج والاستثمار فى معظم بلدان العالم. وقد أصبح لها مؤخرا نصيب متزايد فى الاستثمارات الخارجية التى تنفذ داخل أراضى الكتلة الشرقية العائدة الى أنظمة السوق .

---

* كتب هذا الفصل د. حسين طه الفقير .

وإستناداً الى الخصائص المميزة للتجربة التنموية الكورية واختلافها عن ذلك النمط الذى تحقق للدول الغربية ابان الثورة الصناعية فقد أطلقت هذه الدراسة على النمط الكورى نمط التنمية البوذية تمييزا لها عن التجارب الأخرى واشارة الى الفلسفة التى يعتنقها معظم السكان الكوريين .

وتستهدف هذه الدراسة تحليل مسيرة التنمية الكورية خلال المراحل التاريخية التى مرت بها والوقوف على الاستراتيجيات والسياسات الانمائية التى تبنتها . وذلك لاستنباط أهم الدروس التى يمكن الاستفادة بها فى المسيرة الانمائية المصرية . وسوف تركز الدراسة على مرحلة الانطلاق الصناعى الكورى التى تحققت خلال عقدى الستينيات والسبعينيات .

وسوف يبدأ هذا الفصل بعرض سريع لبعض الخصائص الجغرافية والتاريخية والسكانية والتطورات السياسية ذات الصلة بفهم مسار التنمية فى كوريا الجنوبية . ويلى ذلك عرض لاستراتيجيات التنمية الكورية ، وأسباب التحول من استراتيجية انتاج بدائل الواردات الى استراتيجية التصنيع الموجه للتصدير . وبعد ذلك تستعرض الدراسة انجازات التنمية الكورية فى مجالات الصناعة والزراعة والتمويل ، فضلا عن الجوانب الاجتماعية . ثم تحاول الدراسة فى ضوء ماتقدم أن تتعرف على أهم خصوصيات التجربة الكورية سواء تلك التى ساعدتها على النجاح فى مرحلة معينة أو على الفشل فى مرحلة أخرى . وأخيرا تصل الدراسة الى الهدف المرجو منها ، وهو استخلاص أهم الدروس التى يمكن أن تفيد صانع القرار التنموى فى مصر .

١- الخصائص الجغرافية والتاريخية والسكانية والسياسية

١-١ الموقع والمساحة والظروف المناخية والموارد الطبيعية (١)

تقع شبه الجزيرة الكورية فى شرق قارة آسيا . ويحدها من الغرب البحر الأصفر ، ومن الشرق بحر اليابان ، ومن الشمال سهل منشوريا فى الصين والاتحاد السوفيتى وكوريا من البلاد ذات التاريخ القديم ، واسمها مشتق من كلمة (كوريو) ومعناها الأراضى ذات الجبال العالية والجداول المتلألئة . وقد تم تقسيم كوريا بعد الحرب العالمية الثانية الى قسمين كوريا الشمالية التى خضعت للحكم الشيوعى وكوريا الجنوبية - موضوع دراستنا - التى بقيت فى اطار المعسكر الرأسمالى .

وكوريا الجنوبية دولة صغيرة ، يبلغ طولها نحو ٩٦٥ كم ويبلغ عرضها نحو ٢١٦ كم . وتبلغ مساحتها نحو ٩٩ ألف كم٢ أى حوالى ١٠٪ من مساحة مصر . ويحد كوريا الجنوبية من الشمال كوريا الشمالية ، ومن الجنوب مضيق كوريا الذى يفصلها عن اليابان. كما يحدها من الغرب البحر الاصفر ومن الشرق بحر اليابان . وعاصمة الدولة هى سيئول، وميناؤها الرئيسى هو بيوسان .

وتكون الجبال والمرتفعات فى كوريا الجنوبية نحو ٨٥٪ من اجمالى المساحة ويجرى فى الأراضى الكورية عدة أنهار تحيطها السهول . وتوفر هذه الأنهار مصادر المياه الرئيسية للزراعة والقوة الهيدروليكية . ومناخ كوريا هو مناخ قارى ذو شتاء بارد وصيف حار. وتتعرض كوريا لمجموعة من الأعاصير والزوابع والسيول الشديدة . وتغطى النباتات الطبيعية نحو ثلثى الأراضى الكورية وتضم الأشجار شبه الاستوائية والغابات والأحراش التى يتم العدوان عليها مع ازدياد الكثافة السكانية والنشاط الاقتصادى . وقد بدأت كوريا تعيد تشجير هذه الغابات بأشجار الصنوبر والبلوط منذ بداية الثمانينات .

وتقوم الزراعة الكورية حول الأنهار ومنحدرات الجبال . ولاتمثل الأراضى الرسوبية

وتعتبر كوريا الجنوبية فقيرة نسبيا فى مواردها المعدنية حيث استأثرت كوريا الشمالية بالمناطق الغنية بهذه الموارد وأهمها النفط التى تعتمد كوريا الجنوبية على الخارج فى توفيره . وبالرغم من ذلك توجد كثير من المعادن أهمها خام الحديد والذهب والفضة والتانجستين واليورانيوم والزنك والرصاص والفحم والنحاس والرصاص والقصدير والمنجنيز والجرانيت والصلصال والطلق الذى يستخدم فى عمليات الزينة والتجميل .

٢-٤ خصائص السكان وثقافتهم

لم يكن عدد السكان فى شبه الجزيرة الكورية يزيد عن ٢٣ر٥ مليون نسمة عام ١٩٤٠ وبعد تقسيم كوريا ضمت كوريا الجنوبية نحو ثلثى عدد السكان . وخلال الفترة السابقة على عام ١٩٦٠ كانت نسبة الزيادة السكانية نحو ٣٪ سنويا . وبلغ عدد السكان نحو ٢٥ مليون نسمة تقريبا فى العام المشار اليه ازداد الى نحو ٣٣ مليونا عام ١٩٧٣ ثم الى ٣٨ر٩ مليونا عام ١٩٨١ ثم الى ٤٢ر٩ مليونا عام ١٩٩٠ . ومن المقدر أن يصل عدد السكان الى نحو ٤٦ر٨ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ والى نحو ٥٠ مليونا عام ٢٠٢١ . ومن الملاحظ أن كوريا قد استطاعت تخفيض معدل النمو السكانى فى غمار عملية التنمية المتسارعة التى قامت بها منذ السنوات الأولى فى الستينات الى الآن الى نحو ١ر٥٪ عام ١٩٨١ ثم الى نحو ٠ر٩٣٪ عام ١٩٩٠ . ويقدر أن يصل الى ٠ر٧٧٪ عام ٢٠٠٠ (٢) .

وقد قدر معدل النشاط الاقتصادى لسكان كوريا الجنوبية بنحو ٤١٪ من جملة عدد السكان فى ١٩٨٨ . وقد توزع السكان النشيطون اقتصاديا على القطاعات المختلفة على النحو التالى : ٢٠٪ فى الزراعة ، ٣٤٪ فى الصناعة ، ٢٥٪ فى قطاع التجارة والمال، ١٨ر٦ فى قطاعات الخدمات . أما النسبة الباقية (٢ر٤٪) فهى تضم المتعطلين . وقد بلغت المشاركة النسبية للمرأة فى قوة العمل نحو ٣٨٪ فى تلك السنة ، ويقدر وصولها الى ٤٠٪ فى عام ١٩٩٠ (٣)

وتعتبر كوريا الجنوبية من البلدان عالية التحضر . كما انها من أكبر البلاد ازدحاما بالسكان بعد كل من بنجلاديش وسنغافورة وهونج كونج وتبلغ الكثافة السكانية لكوريا نحو ٤١٣ شخصا/كم٢ وهى أكبر بنحو ٢٧٪ من كثافة السكان باليابان وأربع مرات الكثافة السائدة فى الصين وفرنسا عام ١٩٨٦(٤). وقد أظهر نتائج التعداد الذى أجرى عام ١٩٩٠ أن عدد سكان الحضر قد بلغ ٣٢ر٤ مليون نسمة تمثل نحو ٧٤٪ من اجمالى عدد السكان . ويضم اقليم سيئول العاصمة ١٨ر٦ مليونا بنسبة ٤٢ر٧٪ من اجمالى السكان. أما مدينة سيئول فيعيش بها نحو ربع عدد السكان فى كوريا الجنوبية(٥) .

وفيما يتعلق بالارث الثقافى للسكان ، تعتبر البوذية والشامانية من أهم الروافد الثقافية الكورية ، وان كان أغلب السكان يعتنقون البوذية . ويتصف سكان كوريا بالجلد والمثابرة والميل الى الطاعة والحرص فى التعامل مع الأجانب . أما من حيث اللغة ، فان اللغة الكورية هى اللغة السائدة فى كوريا الجنوبية ويتحدث بها نحو أكثر من ٦٠ مليون كورى يعيشون فى شبه الجزيرة الكورية ومئات الآلاف الذين يعيشون فى اليابان .

وللغة الكورية وحدة كلامية ذات أصول غير مؤكدة يرجح أنها لغة قبائل التايك. وقد أدخلت الأبجدية الكورية عام ١٤٤٦ خلال فترة حكم سيجونج الملك الرابع من سلالة يى Yi وسميت ان من On mun وتتكون من أربعة وعشرين حرفا منها عشرة أحرف متحركة وتكتب هذه اللغة اما بطريقة الأبجدية المحضة أو طريقة الكتابة المختلطة . أما الجملة الكورية فتتكون من المبتدأ والخبر أما الفعل الرئيسى أو الصفة فانها تأتى فى ذيل الجملة وتسمى الجملة الهانغالية التى تعتبر حروفها رموزا لفظية .

ويعتبر الرسم والتصوير فى اطار السوريالية والتعبيرية والتجريدية من الفنون الشائعة فى كوريا ، كما ازدهر فى الحقبة الأخيرة فن الخطوط بالاضافة الى الفولكلور والموسيقى الشعبية ويلاحظ تأثر الفنون الكورية بالفن الصينى وخاصة لدى المعماريين الكوريين .

١-٣ ملامح التاريخ الكورى والنضال ضد الأطماع الخارجية

ظلت كوريا حتى عام ١٩١٠ مملكة تعيش فى ظل حكم مركزى . وقد كان من أهم ملامح نظام الحكم اغلاق الأبواب فى وجه الأجانب من التجار وغيرهم(كما كان الحال فى اليابان) . ولكن بمرور الوقت ضعفت كوريا أمام محاولات اقتحامها من الدول المجاورة، الى أن تم فتحها فى نهاية القرن التاسع عشر. وكان من أهم الاغراءات بغزو كوريا ذلك الموقع الاستراتيجى الذى تتمتع به شبه الجزيرة الكورية فى شرق آسيا. ولم تقتصر الأطماع فى كوريا على الدول المجاورة وهى الصين واليابان وروسيا ، بل انها شملت الولايات المتحدة وعددا من الدول الأوربية . وقد احتدم النزاع بين الصين واليابان على كوريا لدرجة قيام الحرب بينهما فى ١٨٩٤ و١٨٩٥. وكان من نتائج هذه الحرب هيمنة اليابان على كوريا، ثم ضمها اليها فى عام ١٩١٠. وقد استمر استعمار اليابان لكوريا منذ ذلك الوقت حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية فى عام ١٩٤٥.

وقد مارست اليابان خلال فترة استعمارها لكوريا صنوفا شتى من الاستغلال منها نزع ملكية الأراضى الزراعية من كبار الملاك الكوريين وتمليكها للاقطاعيين اليابانيين، مما أدى الى ارتفاع نسبة المستأجرين فى الزراعة الكورية، وفرار الكثير من الفلاحين الى منشوريا. ومنها مصادرة المشروعات الصناعية المملوكة للكوريين، الأمر الذي كاد يقضى على فئة رجال الاعمال الكوريين. ومع ذلك، فقد أسفر احتلال اليابان لكوريا لمدة ٣٥ عاما عن عدد من النتائج المواتية لخدمة الاقتصاد الكورى. وكان من أهم هذه النتائج مايلى:(٦)

(أ) ادخال النظام المصرفى والتمويل ونظام الضرائب الأمر الذى لم تكن كوريا تعرفه من قبل وفرض نمط تخصص كوريا فى الانتاج والتصدير الزراعى والتعدينى ٠

(ب) قيام مجموعة من الصناعات الصغيرة تخصصت فى تبييض الأرز واستخراج الزيوت النباتية وانتاج الأسمنت ، وصناعة الأربطة والجوارب ٠ وكانت الملكية الكبرى فى هذه الصناعات لليابانيين ٠ وقد تطورت هذه الصناعات لتغذية المجهود الحربى اليابانى خلال الفترة ١٩٣١ - ١٩٤١ ٠ وقد آلت ملكية هذه المشروعات للحكومة الكورية بعد الحرب ٠

(جـ) تطور هيكل الانتاج الكورى خلال تلك الفترة لصالح الانتاج الصناعى الذى ارتفعت مساهمته فى الانتاج القومى الى أكثر من ٣٠٪ عام ١٩٣٦ مقارنا بنحو٦٪ عام ١٩١٣ ٠ كما تغير الهيكل الصناعى الكورى فى صالح قوى التنمية حيث ازداد الوزن النسبى للصناعات الثقيلة من نحو ٧ر٢٩٪ من اجمالى الانتاج الصناعى الى نحو ٥ر٤٩٪ بين الفترة ١٩٣٦ ، ١٩٤٣ وشكلت الصناعات الكيماوية نسبة ٣ر٢٩٪ من اجمالى الانتاج الصناعى فى هذا العام الاخير٠

ويعزى هذا التغير الى دخول المستثمرين اليابانيين حلبة الانتاج الصناعى الثقيل مستخدمين التقنية اليابانية فى صناعات الكيماويات والغاز والخزف والأسمنت والأسمدة، اما الصناعات الصغيرة كالطباعة والمنسوجات والأثاث فقد تركت للمنتجين الكوريين الذين لم يزد نصيبهم فى جملة الاستثمار عن ٦٪ خلال تلك الفترة رغم أن هذه الصناعات كانت تنمو بمعدل سنوى تجاوز ٤ر١٠٪ سنويا خلال الفترة ١٩١٠ - ١٩٣٦ وقد ساهم تزايد احتياجات الجيش اليابانى من المهمات الصناعية أثناء الثلاثينيات والأربعينيات فى قيام اليابانيين بتوطين الصناعات فى كوريا ونقل رؤوس الأموال والمعدات والخبرات الى هذه الصناعات ، وفضلا عن ذلك أسهم الوجود اليابانى فى زيادة رأس المال الاجتماعى من مرافق وطرق لاغراض تجارية وعسكرية ، وتوفير نواة للتطور فى مجالات الصناعات التحويلية الخفيفة والثقيلة وتنمية المهارات والخبرات لدى قوة العمل الكورية ٠

وباندلاع الحرب العالمية الثانية احتلت القوات الأمريكية جنوب كوريا وظلت بها بعد انتهاء الحرب وانتهاء الاحتلال اليابانى حتى عام ١٩٥٠ ٠ بينما احتلت القوات السوفيتية شمال كوريا وانسحبت منها عام ١٩٤٨ بعد اقامة الحكم الشيوعى فيها تحت قيادة حزب العمال الكورى ورئاسة كيم أيل سونج ٠ وقد أقيمت فى كوريا الجنوبية حكومة منتخبة فى نفس العام بقيادة الرئيس سنج مان رى أحد قواد حكومة المنفى التى أسست فى شنغهاى من قبل ٠ وقد أبقت الولايات المتحدة على قوات عسكرية فى كوريا الجنوبية منذ ذلك التاريخ تتمركز فى عدة قواعد على الارض الكورية يصل عدد قواتها الى نحو

٤٠٠٠٠ جندى أمريكي حتى الآن فضلا عن ترسانة عسكرية ضخمة ضمن الاستراتيجية العسكرية الأمريكية المتعلقة بالهند الصينية وشرق آسيا .

وكان من أهم آثار تقسيم كوريا فيما يتعلق بكوريا الجنوبية مايلى (٧) :

(أ) استئثار الجزء الشمالى بالجانب الأكبر من موارد الثروة المعدنية والصناعات وخصوصا الصناعات الثقيلة كما استأثر الشمال بالموارد النفطية .

(ب) مثل السكان فى الجزء الجنوبى نحو ثلثى عدد السكان الكوريين البالغين نحو ٢٣ر٥ مليون نسمة يضمون قوة عمل تقدر بنحو ٨ر٩ مليون نسمة منهم نسبة ٧٥٪ يعملون بالقطاع الزراعى ونحو ٥٪ فى القطاعات الصناعية .

(جـ) توقف الواردات من اليابان وخصوصا مستلزمات الانتاج ورأس المال وتعرض الكثير من المنشآت للتدمير أثناء الحرب .

(د) افتقاد الأسواق الخارجية وتوقف التصدير فضلا عن ركود الطلب المحلى بسبب تدهور الدخول وضياع الممتلكات وتدهور المرافق والمواصلات .

(هـ) قيام الولايات المتحدة - فى ظل استراتيجيتها تجاه كوريا فى هذه المنطقة - بتقديم المساعدات الاقتصادية والفنية والغذائية للاقتصاد الكورى واعادة احياء المرافق والصناعات التحويلية وخاصة المنسوجات وقوالب الصلب والطلمبات ومحركات الماكينات وغيرها .

(و) رغبة من الحكومة الكورية فى تحقيق الاستقرار قامت بتطبيق قانون الاصلاح الزراعى عام ١٩٤٨ وأعيد توزيع مايقرب من ثلاثة أرباع الأراضى الزراعية على نصف سكان الريف الكورى وقد تم تحديد الحد الأقصى للحيازة بنحو ثلاثة هكتارات ، أى حوالى ٥ر٧ فدان ، وأصبحت الزراعة الكورية تتميز بالحيازات الصغيرة منذ ذلك الوقت .

وفى ٢٥ يونيو ١٩٥٠ اندلعت الحرب بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية بهدف توحيد شطرى البلاد . وقد استمرت هذه الحرب حتى ٢٧ يوليو ١٩٥٣ . وتم تسوية الحدود بين الكوريتين بتدخل قوات الأمم المتحدة والولايات المتحدة فى صف كوريا الجنوبية . وقد كان لهذه الحرب آثار عديدة على الاقتصاد الكورى ، من أهمها مايلى (٧) :

(أ) هلاك نسبة كبيرة من السكان والقوى العاملة فى كوريا الجنوبية (حوالى ٣ر١ مليون شخص)، ودمار نسبة ضخمة من المصانع والمرافق الأساسية ، وتهدم نحو ثلث المساكن . وقد قدرت خسائر كوريا الجنوبية فى تلك الحرب بما يعادل قيمة انتاجها القومى عام ١٩٥٣ .

(ب) انتشار البؤس والشقاء لدى ملايين الكوريين، وانتشار الدمار فى كافة المدن والقطاعات الاقتصادية الأمر الذى جعل الولايات المتحدة تضاعف من معوناتها المقدمة لكوريا الجنوبية . فقد قدمت الولايات المتحدة مايعادل ٣٥٪ من اجمالى قيمة الخسائر التى بلغت نحو ٦ بلايين دولار . وقد ساعد ضخ هذه الأموال فى الاقتصاد الكورى على الاسراع بعودة النمو بمعدل بلغ ٥ر٥٪ سنويا خلال الفترة ١٩٥٤ - ١٩٥٨ (٨) ولم يكن ذلك المبلغ الذى أغدقت به الولايات المتحدة الا مناظرا لرغبتها فى فرض نموذج للتنمية يناوئ النموذج الاشتراكى الذى أقيم فى كوريا الشمالية بحيث يكون متفوقا ومثيرا كعامل من عوامل مناهضة الشيوعية (٩) .

٤- الحياة السياسية والنضال من أجل الديمقراطية

تولى الرئيس "رى" حكم كوريا الجنوبية فى عام ١٩٤٨ ، وأعيد انتخابه عام ١٩٥٢ ولما تنته الحرب الكورية بعد . وقد ظل الرئيس رى على خلاف حاد مع الجمعية التشريعية الوطنية طوال فترة رياسته . كما أنه لم يعبأ بسخط المجتمع على حكمه . بل كان يرد عليه بممارسات قهرية ، حتى تم اقصاؤه عام ١٩٦٠ الى هاواى ليموت هناك عام ١٩٦٥ وعمره يناهز التسعين عاما .

ومن أمثلة ممارساته الديكتاتورية :

(أ) تجاهل الاصلاحات التى تقدمت بها المعارضة مرتين حتى عام ١٩٥٤ .

(ب) تعديل الدستور والقوانين لصالحه ودخول فترتى رئاسة ثالثة ورابعة عامى ١٩٥٦ ، ١٩٦٠ .

(جـ) الانقضاض على المظاهرات الشعبية والعمالية ومظاهرات الطلبة التى تأججت ضد نظامه ، والزج بالمتظاهرين فى المعتقلات والسجون وتقتيل عدد غير قليل منهم .

وبنهاية عهد "رى" تفاقمت الأمراض الاجتماعية والاقتصادية وعجز نظام الحكم عن مواجهة المواقف المتأزمة من العنف السياسى والحزبية الطاحنة . وبعد اقصائه تولى "ين بوسن" رئاسة الجمهورية وقام باحلال النظام البرلمانى محل النظام الرئاسى . غير أن هذا النظام لم يستمر سوى تسعة أشهر حيث أطاح به الانقلاب العسكرى الذى وقع فى مايو ١٩٦١ وأبقاه فى منصبه ليتبرير الوجود الدستورى للنظام العسكرى (١٠) .

ولكن سرعان ما استولى قائد الانقلاب العسكرى "بارك" على مقاليد الأمور ، وحكم كوريا حكما عسكريا ديكتاتوريا صارما مع تطبيق الأحكام العرفية والعسكرية . وقد واجه "بارك" معارضة شديدة خلال فترة حكمه ، وتزايد السخط الشعبى عليه وكثرت مظاهرات العمال والطلبه ضده . وكان بارك يستمد جانبا هاما من قوته من دعم الولايات المتحدة الى حد ارسال ٢٥ ألفا من قواته للمشاركة فى حرب فيتنام . كما قام "بارك" بتوطيد علاقته باليابان التى كانت أكبر مصدر للسلع المصنعة والتكنولوجيا لكوريا (١١) وقد استطاع بارك أن يفوز برئاسة الجمهورية عدة مرات ، وقد تدهورت الامور من عام ١٩٧٢ حتى عام ١٩٧٩ وطبقت حالة الطوارئ بكل صرامة وتم حل البرلمان واعلان دستور جديد يعطى رئيس الجمهورية مزيدا من السلطات ويسمح باعادة انتخابه لمدد غير محددة . وفى تلك الفترة تم التركيز فى التصنيع على الصناعات الكيماوية والثقيلة باعتبارها الوسيلة الوحيدة لتمكين كوريا من الدفاع عن نفسها وتحقيق الوحدة الكورية. وقد انتهت تلك الفترة بغليان شعبى لم تعرف له كوريا مثيلا ، صاحبته ردود فعل أكثر عنفا من جانب السلطة . واستمرت الأوضاع فى التدهور حتى تم اغتيال الرئيس "بارك" فى ٢٦ اكتوبر ١٩٧٩ .

وقد أعقب تلك الأحداث انتشار المظاهرات وحركات المعارضة حيث بقيت قوانين الطوارئ مطبقة ولم تظهر بوادر جدية للاصلاح . وكانت النتيجة هى استيلاء الجيش على السلطة وظهور نظام عسكرى جديد أشد عنفا وضراوة . وبمرور الوقت كان العداء يتزايد من جانب الشعب الكورى للولايات المتحدة لمساندتها للحكومات الديكتاتورية فى كوريا الجنوبية ، وطالبت فئات عديدة من الشعب برحيل القوات الامريكية من قواعدها . اذ أن الأمر كان قد وصل الى حد استعانة الحكومة ببعض أفراد هذه القوات الأجنبية فى سحق المظاهرات وأعمال العصيان المدنى . واستمرت ردود الفعل القمعية من جانب الحكومة العسكرية ، بينما كانت قوى المعارضة تتنامى بسرعة وتوحد صفوفها حتى استطاعت تكوين حزب كوريا الجديدة الديمقراطى المعارض فى عام ١٩٨٦ ، الذى قاد أعنف مظاهرات معادية للحكومة الكورية والولايات المتحدة فى تلك السنة . وقد كللت جهود المعارضة بالنجاح واضطر الرئيس "دوهان" للاذعان للكثير من مطالبها فى مجال الاصلاح الديمقراطى واحترام حقوق الانسان . وقد أجريت انتخابات رئاسية فى ديسمبر ١٩٨٧ وفاز فيها "روتاى وو" ، كما أجريت انتخابات برلمانية فى عام ١٩٨٨ ، وانتخابات للمجالس المحلية فى مارس ١٩٩١ شابها قدر غير قليل من التزوير (١٢) .

والواقع أن القلاقل السياسية فى كوريا لم تنته بعد اجراء التعديلات الدستورية عام ١٩٨٦ . فلازال السخط الشعبى قائما فى كوريا بسبب استمرار بقاء القوات الأمريكية

وترساناتها الضخمة من الأسلحة النووية ، وبسبب استمرار ظلم الطبقات العاملة وانخفاض الاجور نسبيا فى الصناعة القائمة على تصدير المنتجات الى الاسواق المتقدمة ، ناهيك عن استمرار كوريا فى الأخذ بسياسات التحرير الاقتصادى التى تلقى بكثير من الأعباء على عاتق فئات دخلية عديدة من الشعب الكورى . ولازالت الأخبار تتوالى عن المظاهرات التى يقوم بها الطلبة والعمال وغيرهم من الفئات المعارضة ضد نظام الحكم وضد القواعد الأمريكية والولايات المتحدة والتى يشوبها قدر غير قليل من العنف من جانب السلطات (١٣) .

وخلاصة القول هى أن أنظمة الحكم المتعاقبة فى كوريا ظلت تتجاهل حقوق الانسان الكورى فى المشاركة السياسية وحقوقه فى التعبير عن ذاته ومطالبه الاجتماعية والاقتصادية، وظلت تمارس أنواعا من القهر والتسلط على فئات العمال والطلبة وفئات المعارضة بوجه عام. وهو مايعنى أن التنمية المتسارعة التى حدثت فى كوريا قد تمت تحت أسنة القهر وظلم الانسان . ومع ذلك فان الشعب الكورى لم يسأم النضال من أجل حقوقه السياسية رغم كل أدوات العنف التى استخدمت ضد مسيرته من أجل الديمقراطية . وكانت ثمرة نضاله الطويل ذلك القدر من الديمقراطية الذى حققه عام ١٩٨٨/١٩٨٧ باقامة حياة برلمانية تمثل فيها قوى المعارضة المختلفة ، وان كان نظام الحكم الحالى لم يتخل بعد عن الديكتاتورية المتأصلة به . والحق أن النضال من أجل الديمقراطية قد ألهب الوعى لدى المواطنين الكوريين ليس فقط بحقوقهم السياسية ولكن أيضا بقضية التبعية التى يعانيها الاقتصاد الكورى للولايات المتحدة ، وأصبح من ضمن مطالب الجماهير جلاء القوات الأمريكية من الأراضى الكورية التى استخدمت لدعم النظم الديكتاتورية القمعية . كما زاد وعى الأمة بضرورة توحيد شطرى البلاد تحقيقا للتكامل بين الموارد فى كلا الشطرين لصالح رقى الانسان الكورى .

٢ - تطور استراتيجيات التنمية الكورية وأدائها الاجمالى

طبقت كوريا استراتيجيتين انمائيتين منذ عام ١٩٥٣ وحتى الآن . كانت الأولى هى استراتيجية انتاج بدائل الواردات التى طبقتها منذ عام ١٩٥٣ . وكانت الثانية هى استراتيجية الانتاج الصناعى الموجه للتصدير التى طبقتها اعتبارا من عام ١٩٦٢ مع بداية الأخذ بالتخطيط متوسط المدى الذى تبناه النظام العسكرى فى كوريا حتى الآن ورغم ذلك فلم تتخل كوريا حتى الآن عن انتاج بدائل الواردات وخاصة من مجموعة من السلع الأساسية الصناعية والزراعية . وتوفر كوريا قدرا من الحماية لهذه المنتجات حسب أهميتها .

ونتناول فيما يلى هاتين الاستراتيجيين ودوافع تطبيقهما والنتائج المتحققة من كل منهما فى الاقتصاد الكورى ٠

٢-١ استراتيجية انتاج بدائل الواردات

ساعد على تبنى هذه الاستراتيجية فى كوريا ذلك التطور الذى شهده القطاع الصناعى قبل الحرب العالمية الثانية وأثنائها من ازدهار عديد من الصناعات الخفيفة وعدد من الصناعات الثقيلة تكونت عن طريقها خبرات وقوة عمل مدربة كان يمكن أن تحقق نهضة مستمرة للقطاع الصناعى لولا ظروف الحرب الكورية ٠ وكان من دوافع المضى فى تطبيق هذه الاستراتيجية رغبة كوريا فى اعادة تعمير ماخربته الحرب وتشغيل أعداد البطالة الهائلة التى حدثت بسبب الهجرة من الشمال الى الجنوب وقت الحرب ، وتدفق المساعدات الامريكية على كوريا فى تلك الفترة لكافة القطاعات الاقتصادية ، وزيادة قدر المنح بلا مقابل للانفاق على التعليم والنقل والزراعة والصناعة والهياكل الأساسية٠

وقد تلقت كوريا منذ أوائل الخمسينات وحتى عام ١٩٦٠ مساعدات ضخمة من الولايات المتحدة الأمريكية فى صورة منح غير قابلة للرد ، بلغت قيمتها نحو ٤٤٦ مليون دولار ٠ وقد حظى قطاع النقل والمواصلات وحدة بما يزيد قليلا عن ٤٠٪ من هذه المنح ، كما حظى قطاع الصناعة والتعدين بنحو ٣٥٪ منها ٠ أى ان هذين القطاعين وحدهما قد حصلا على مايربو قليلا على ثلاثة أرباع المساعدات الأمريكية ، بينما توزع الربع الباقى على القطاعات الأخرى (٦٪ للزراعة و٨٪ للصحة والتعليم و١١٪ للقطاعات الخدمية)[١٤] .

وقد اعتمدت كوريا فى تطبيق استراتيجية انتاج بدائل الواردات على عدة سياسات واجراءات ، من أهمها مايلى[١٥] :

(أ) السعى للحصول على اكبر قدر ممكن من المساعدات الأجنبية فى صورة قروض ومنح ومعونات فنية ٠ والحقيقة أن هذه السياسة قد مكنت كوريا بالفعل من استقطاب الدعم اللازم لبناء مادمرته الحرب واستفادة الحياة فى الأنشطة الاقتصادية المختلفة ٠ ويرجع نجاحها فى الأساس الى رغبة الولايات المتحدة فى مساعدة هذا البلد التى اتخذت من أرضه قواعد عسكرية لها ٠

(ب) حماية الاقتصاد المحلى بالحد من استيراد المنتجات الترفية وتلك المنافسة للانتاج المحلى عن طريق تطبيق الرقابة الكمية على الواردات والصرف الأجنبى واتباع نظام الحصص والتراخيص والمحافظة على سعر صرف العملة الوطنية مقوما بأعلى من قيمته الحقيقية، مع تعدد أسعار الصرف ٠

(جـ) تشجيع الصناعات المحلية التى تنتج بدائل للواردات بتيسير حصولها على التمويل اللازم بشروط ميسرة وتقديم الحوافز الضريبية والمزايا الجمركية وما إلى ذلك لها .

(د) العناية برفع مستوى المهارات لدى قوة العمل بتعميم التعليم الأولى ومحو أمية البالغين وتكثيف التدريب وتحسين نظم الادارة . وقد أسهمت الولايات المتحدة الامريكية مساهمة ضخمة فى هذا الشأن عن طريق تقديم امكانات التدريب والمعونات الفنية ومساهمة الجيش الامريكى المرابط فى كوريا فى تدريب افراد القوات المسلحة وتدريب كثير من فئات القوى العاملة على المهن الفنية والادارية اللازمة لتشغيل الاقتصاد .

وقد نجحت استراتيجية انتاج بدائل الواردات فى تجاوز آثار الدمار الذى ألحقته الحرب الكورية بالأنشطة الاقتصادية وقطاعات البنية الاساسية . وآية ذلك استرجاع معدلات النمو الاقتصادى المتحققة قبل بداية الحرب . فخلال الفترة ١٩٥٤ - ١٩٦٢ تراوح معدل النمو الاقتصادى بين ٢ر٤ - ٨ر٤ ٪ سنويا . وكان هذا المعدل فى القطاع الصناعى نحو ٦ر١١٪ سنويا . كما نمت قطاعات البنية الاساسية بمعدل ٥ر٣٪ والزراعة بمعدل ٦ر٢٪ سنويا . كما أسفر تطبيق هذه الاستراتيجية عن حدوث تحول ايجابى فى البنيان الاقتصادى الكورى لصالح القطاعات الانتاجية فى نهاية الفترة مقيسة ببدايتها حيث انخفض الوزن النسبى لقطاع الزراعة بأكثر من ٤٪ من جملة الناتج المحلى خلال الفترة ١٩٥٤ - ١٩٦٢ . ٪ وارتفع الوزن النسبى لقطاع الصناعة بنفس القدر . اما قطاع التشييد فقد ارتفع وزنه النسبى بنحو ٥٪ خلال تلك الفترة . وكان من النتائج الهامة لتلك الاستراتيجية أيضا حدوث تحول تدريجى فى البنيان الصناعى الكورى لصالح بعض الصناعات الثقيلة . ويعتبر هذا العامل أهم انجاز لسياسة انتاج بدائل الواردات . حيث كانت تلك الصناعات ركائز للصناعات الخفيفة التى كرست لانتاج السلع التصديرية فى المراحل التالية لعام ١٩٦١ وقد أسهمت الاستثمارات المباشرة الامريكية رغم ضآلتها فى ذلك الوقت فى تحسين الأوضاع التكنولوجية فى المنشآت الصناعية (١٦) .

ومن جهة أخرى ، فلم يكن تطبيق استراتيجية انتاج بدائل الواردات خاليا من السلبيات . ومن أهم الأوجه السلبية للأداء الانمائى فى ذلك الوقت مايلى (١٧) :

(أ) انخفاض معدلات الادخار المحلى الى نسب متدنية للغاية تراوحت بين أقل من ١٪ الى ٥ر٢٪ خلال الفترة من ١٩٥٥ - ١٩٦٣ . بل لقد بلغ معدل الادخار الى الناتج المحلى الاجمالى نحو ٣ر٠٪ عام ١٩٦٠ . وقد أدى ذلك الوضع الى

تدنى معدلات الاستثمار فلم يزد عن ٩ر١٠٪ من اجمالى الناتج المحلى عام ١٩٦٠ ، ١٣٪ عام ١٩٦٢ ولقد انعكست المعدلات المتواضعة للادخار والاستثمار على معدلات نمو الدخل القومى ومتوسط الدخل الفردى اذ تراوح هذا المتوسط بين ٨١ - ٨٧ - دولارا فقط خلال الفترة (٦٠ - ١٩٦٣) .

(ب) ارهاق ميزان المدفوعات نظرا للاعتماد الشديد على الواردات ، بينما بقيت الصادرات عند مستوى شديد الانخفاض (٥ر١٪ من الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة ٥٣ - ١٩٥٥ ونحو ١ر٣٪ خلال الفترة ٦٠ - ١٩٦٢) .

(جـ) تدهور انتاجية العمل فى القطاع الزراعى ، وذلك برغم استعادة مستويات الانتاج السابقة على الحرب الكورية ونمو الانتاج الزراعى بمعدل ٦ر٢٪ فى سنوات مابعد الحرب . وربما يرجع ذلك الى ارتفاع معدل نمو السكان الذى ظل عند مستوى ٣٪ حتى عام ١٩٦٣ ، وتدنى نصيب الفرد من المساحة المنزرعة .

(د) تردى الاحوال الاجتماعية الناشئة عن انخفاض الأجور والدخول الفرديةوزيادة ممارسات القهر من جانب نظام الحكم الذى كان يرأسه "سنج مان رى". وقد أدى التذمر الجماعى ضد الممارسات القهرية الى انتهاء الحكم المدنى فى كوريا الجنوبية وذلك باستيلاء العسكريين على السلطة لتبدأ مرحلة أخرى من مراحل التنمية عام ١٩٦١ .

٢-٢ استراتيجية الانتاج الموجه للتصدير

ارتكزت هذه الاستراتيجية على الدعائم التالية (١٨) :

(أ) اتباع سياسة الباب المفتوح أمام رؤوس الاموال الأجنبية ، وتوفير المناخ الاجتماعى والسياسى لقبول رأس المال الخارجى باتجاهاته التكنولوجية وبالشكل الذى يسهل له عملية اعادة تصدير رؤوس الأموال والأرباح .

(ب) (اتاحة الفرصة لرأس المال بمصادره المختلفة (أجنبى - خاص - عام) لانشاء الوحدات الصناعية التى يتم تصدير منتجاتها للدول الأخرى وتقرير الامتيازات الملائمة لجذب رأس المال الى مجالات العمل فى الأنشطة التصديرية .

(جـ) توفير الاطار المؤسسى الذى تتحدد فيه واجبات كل من الحكومة والقطاع الخاص ازاء تنفيذ الخطط التصديرية التى يتم وضعها ، وتوفير الوسائل اللازمة لتنفيذ تلك الخطط بما فى ذلك مؤسسات الترويج والتسويق والتمويل ، وتوفير

الصرف الأجنبى اللازم لاستيراد مستلزمات انتاج السلع الموجهه للتصدير وما الى ذلك .

ويوضح جدول (١) المؤشرات الرئيسية للأداء الانمائى فى كوريا خلال الفترة من ١٩٦٠ حتى ١٩٨٨ . وتبرز متابعة تلك المؤشرات عدة نتائج هامة :-

(أ) الارتفاع الهائل فى معدلات النمو السنوى للناتج القومي

باستثناء الفترة ٦٠ - ١٩٦٥ التى تحقق فيها معدل سنوى بلغ ٦ر٥٪ والفترة ٨١ - ١٩٨٤ التى تحقق فيها معدل بلغ ٢ر٧٪ تراوح معدل النمو السنوى للناتج القومى طوال الفترة بين أكثر من ٨٪ ، ١١٪ . وبالطبع كانت هذه المعدلات هى الأكثر ارتفاعا على مستوى العالم طوال الفترة فعلى مستوى البلدان النامية لم يزد هذا المعدل عن ٥ر٤ ٪ سنويا خلال الفترة ٦٠ - ١٩٨٨ فى دول امريكا اللاتينية ، ١ر٦٪ لدول آسيا ، ٩ر٣٪ لدول افريقيا ، ٢ر٣٪ فى الدول المتقدمة (١٩) .

(ب) الارتفاع فى معدل نمو الصادرات

لقد ظل معدل نمو التصدير يزيد عن ٤٤٪ خلال النصف الأول من الستينات ، ونحو ٣٧٪ خلال النصف الثانى . ولكنه ارتفع الى ٤٦٪ خلال النصف الأول من السبعينات . ورغم تراجع هذه المعدلات فى النصف الثانى من السبعينات وخلال حقبة الثمانينات الا انها لم تقل عن ١٤٪ حتى عام ١٩٨٦ . وقد ارتفعت بعد ذلك الى ٣ر٢٨٪ سنويا بدءً بعام ١٩٨٧ .

(جـ) نسبة الصادرات الى الناتج القومي

كان طبيعيا أن ترتقى هذه النسبة طوال الفترة من الستينات حتى الآن لاقتصاد يقوم على التصدير وبمعدلات نمو غير مسبوقة مع النحو المشار اليه . لقد ارتفعت نسبة الصادرات الى الناتج القومى من نحو ٢ر٣٪ خلال النصف الاول من الستينات الى ٦ر٨٪ فى النصف الثانى منها ، وأخذت تتزايد تدريجيا من فترة لأخرى لتصل الى نحو ٣٧٪ عام ١٩٨٨/٨٧ . والواقع أن ارتفاع هذه النسبة الى هذا الحد له جانبان . أولهما ايجابى . يشير الى الارتقاء بالمقدرة التصديرية ، بينما يشير الثانى الى زيادة انكشاف الاقتصاد على العالم الخارجى . ويعنى ذلك أن ٣٧٪ من الناتج القومى الكورى تحكمه ظروف السوق العالمية (٢٠) .